

Distr.: General
12 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٦٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري: التنفيذ
الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج
عمل ديربان ومتابعتهما

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٠، ويركز على الأنشطة التي قامت بها الدول ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والجماعات والمنظمات الشبابية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

* A/61/150.

** قدم هذا التقرير بعد انتهاء الموعد النهائي لتقديمه، وذلك لإدراج آخر ما ورد من معلومات.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	أولا - مقدمة
٤	٣٦-٥	ثانيا - المساهمات الواردة
٤	٣١-٦	ألف - الدول الأعضاء
١٠	٣٢	باء - المنظمات الإقليمية
١١	٣٦-٣٣	جيم - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
١٢	٦٥-٣٧	ثالثا - آخر المستجدات المتعلقة بالأنشطة
١٢	٥١-٣٨	ألف - آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
١٥	٦٥-٥٢	باء - مفوضية الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
١٨	٦٩-٥٥	رابعا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٤٤/٦٠ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويركز هذا التقرير على الأنشطة المتصلة بالتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما مؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومتابعتهما، منذ تقديم التقرير السابق للجمعية العامة (A/60/307). وتصدر الإشارة في هذا الصدد إلى التقارير السابقة عن التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دوراتها الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين والستين (E/CN.4/2002/21 و E/CN.4/2003/18 و E/CN.4/2004/17 وإلى الجمعية العامة في دوراتها السابعة والخمسين والثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين والستين (A/57/443 و A/58/324 و A/59/375 و A/60/307443 و Corr.1 and 2 و 2).

٢ - وبعثت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى الدول؛ كما وجهت رسالة بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية طلبت فيهما تقديم معلومات من أجل المساهمة في تقرير الأمين العام المتعلق بالجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما.

٣ - ولتسهيل إعداد الردود، أرسلت "مذكرة توجيهية بشأن المساهمات" تطلب تركيز الردود على الأسئلة التالية: (أ) هل وضعت الدولة خطة عمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أو أي شكل آخر من أشكال التعصب أو لتعزيز عدم التمييز والمساواة؟ (ب) هل وضعت الدولة سياسات محددة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أو أي شكل آخر من أشكال التعصب أو لتعزيز عدم التمييز والمساواة؟ (ج) هل حددت الدولة أشكالاً معينة للتعاون، وهل ساهمت دولتك في أعمال الهيئات أو المراكز الإقليمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب أو أي شكل آخر من أشكال التعصب؟ (د) هل اتخذت دولتك تدابير لمكافحة نشر الرسائل التي تدعو للتمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب على شبكة الإنترنت وفقاً للقرارات ١٤٤ إلى ١٤٧ من إعلان وبرنامج عمل ديربان وتشجيع الاستخدام الإيجابي للإنترنت لتعزيز التجانس الاجتماعي ومكافحة العنصرية؟ (هـ) هل اتخذت الدولة أي إجراء آخر أو اعتمدت أي

تدابير أخرى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب أو الأشكال الأخرى للتعصب أو لتعزيز عدم التمييز والمساواة (على سبيل المثال إصدار المنشورات وعقد الاجتماعات وتنفيذ الحملات)؟

٤ - وكان الموعد النهائي لتقديم المساهمات هو ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ردودا من ٢٥ دولة، وردا واحدا من منظمة إقليمية، وأربعة ردود من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. ويورد هذا التقرير موجزا للردود الواردة. ويمكن الاطلاع على المساهمات الأصلية لدى الأمانة العامة. وسوف تدرج أي مساهمات إضافية يتم استلامها بعد اكتمال هذا التقرير في التقرير المقدم إلى الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

ثانيا - المساهمات الواردة

٥ - تتعلق المساهمات الواردة بالعديد من الأنشطة التي اضطلع بها أصحاب المصلحة المذكورون آنفا لتنفيذ برنامج عمل ديربان و/أو لمكافحة مختلف أشكال التمييز وفقا لمضامين الدساتير الوطنية والتشريعات ذات الصلة.

ألف - الدول الأعضاء

٦ - أفادت حكومة البوسنة والهرسك أنها وبالرغم من عدم اعتمادها لخطة وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فإن حظر التمييز مكرس في دستورها الوطني (والذي يشمل بشكل مباشر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية) فضلا عن دساتير محافظات البلدية. وقد اعتمدت البوسنة والهرسك، بالخلافة، الاتفاقية الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري. وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة العنصرية وتشجيع التسامح واحترام التنوع، أشارت الحكومة إلى اللجنة المعنية بطائفة الروما التابعة لمجلس الوزراء، نظرا لأن طائفة الروما تشكل الفئة الأكثر عددا والأشد ضعفا في البوسنة والهرسك. وذكرت الحكومة أيضا أنها تشارك حاليا في عملية تهدف إلى إنشاء مجلس للأقليات القومية ليعمل كهيئة استشارية لجمعيتها البرلمانية.

٧ - وأفادت حكومة كرواتيا أنها بسبيل وضع خطة عمل وطنية لمكافحة التمييز. وأشارت الحكومة إلى عدة إجراءات اتخذتها لمكافحة التمييز شملت اعتماد عدد من البرامج الوطنية للحماية من العنف المنزلي، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والشباب، وطائفة

الروما. ومن المتوقع أن تنص خطة العمل لمكافحة التمييز على تنفيذ حملات للتوعية بمخاطر التمييز وكيفية مكافحته بطريقة فعالة.

٨ - وأفادت حكومة الجمهورية التشيكية أن لجنة الشؤون القانونية تنظر حالياً في تنفيذ عملية تشريعية تُفضي إلى اعتماد مشروع قانون لمكافحة التمييز. وذكرت الحكومة عدة أنشطة نفذتها بالفعل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، ولا سيما ما يستهدف الأقليات العرقية والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا.

٩ - وأفادت حكومة قبرص أنه عقب مؤتمر عام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، اعتمد مجلس وزراء جمهورية قبرص في عام ٢٠٠٢ خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية، كما عين مجلس الوزراء لجنة وزارية لترصد عن كثب تنفيذ خطة العمل من أجل تقييم أثرها وفعاليتها. وتستند خطة العمل إلى سياسات واستراتيجيات قبرص لمكافحة العنصرية، وتساعد في تعزيزها.

١٠ - وأفادت حكومة شيلي عن اعتماد خطة لتحقيق المساواة ومكافحة التمييز تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وتتألف من أحكام الفقرة ١٩١ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، التي تدعو الحكومات إلى وضع خطط عمل. والهدف من الخطة هو المساهمة في القضاء التدريجي على التمييز وإدماج احتياجات مختلف الفئات الضعيفة في سياسات الدولة. وحددت الحكومة المجالات المختلفة التي تم التصدي لها بموجب الخطة، والتي شملت اتخاذ مبادرات ذات صلة داخل قطاع الخدمات العامة. وفيما يتعلق بحملات توعية الجمهور، أفادت الحكومة أنها شرعت، بالتنسيق مع قنصلية بيرو وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، في تنفيذ برنامج تجريبي بشأن التسامح وعدم التمييز، يهدف إلى مكافحة التمييز وكرهية الأجانب والاستبعاد الاجتماعي وتعزيز الاندماج.

١١ - وأفادت حكومة الدانمرك أن البرلمان اعتمد في أيار/مايو قانوناً عن المعاملة المتساوية للإثنيات بهدف كفالة قدر أكبر من الحماية ضد التمييز العنصري وتنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمساواة بين الأجناس. وطبقاً للقانون، فإن حظر التمييز مصحوب بحكم بالتعويض عن الأضرار غير النقدية. وتم تعديل القانون في عام ٢٠٠٤ لتكليف المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بمهمة تلقي شكاوى فردية تتعلق بالتمييز في العمل.

١٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اعتمدت الحكومة خطة عمل لتعزيز المعاملة المتساوية والتنوع ومكافحة العنصرية. وطبقاً لخطة العمل، تم الاضطلاع بعدد من المبادرات من أجل تعزيز الحوار لتحقيق فهم معزز للديمقراطية والمواطنة والتنوع وتشجيع مشاركة الأقليات الإثنية في الحياة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، شمل جهد آخر إنشاء المركز

الداغركي للدراسات الدولية في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣ ومجلس الأقليات الإثنية في عام ١٩٩٩. وأشارت الحكومة أيضا إلى تحديد الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٧ بوصفه "السنة الأوروبية لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع". وسوف يركز الاحتفال بالسنة على التوعية بالحقوق في المعاملة المتساوية وفوائد التنوع بالنسبة للمجتمعات الأوروبية.

١٣ - وأفادت حكومة إكوادور أن محدودية مساهمة السكان المنحدرين من أصول أفريقية وأفراد الشعوب الأصلية في اقتصاد البلاد تعزى إلى حالة الاستبعاد الاجتماعي التي يعيشونها. وتفتقر المجموعتان لفرص الحصول على التعليم وعلى مجالات عمل محددة. وأوضحت الحكومة أن هذا الاستبعاد ليس نتيجة سياسة تمييزية ولكنه ناتج عن حالة الضعف الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

١٤ - وأشارت الحكومة إلى عدة نصوص في الدستور تكفل الحماية لجميع مواطني إكوادور ضد جميع أشكال التمييز، وإلى إنشاء عدة مؤسسات لحماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصول أفريقية وأفراد الشعوب الأصلية، بما في ذلك رصد حالات انتهاك حقوق الإنسان. وقدمت الحكومة معلومات عن مشاركة السكان المنحدرين من أصول أفريقية وأفراد الشعوب الأصلية في القرارات التي تؤثر في حياتهم. وذكرت الحكومة في هذا الصدد أنها تدرك الصعوبات التي تواجه هذه الطوائف، وأن الدستور والقانون يوفران الحماية لحقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الطوائف، في مجالات محددة مثل الحق في الاعتراف بهويتهم وملكيته لأراضي الحدود، والحق في عدم تشريدتهم من أراضيهم، والحق في المشاركة في استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها والحفاظة عليها.

١٥ - وأفادت حكومة فنلندا عن عدة تدابير اتخذت على مستوى الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ويكفل كل من التوجيه المتعلق بتساوي الأجناس، الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والتوجيه المتعلق بإطار العمل، الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الحماية من التمييز، وينص على تساوي جميع الأشخاص في المعاملة بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الإثني. واعترافا من الحكومة بأن تنفيذ التشريع وحده لا يكفي للنجاح في مكافحة العنصرية أوردت الحكومة عددا من المبادرات التي نفذها الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز شملت الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦. واضطلع بهذه المبادرات مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وهي تشمل على سبيل المثال برنامج عمل المجتمع لمكافحة التمييز، والاستراتيجية الإطارية لمكافحة التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع. وعلى الصعيد الوطني، أشارت الحكومة إلى أن وزارة العمل قامت منذ عام ٢٠٠١، وبالتعاون مع وزارات التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة وإدارة الشرطة التابعة

لوزارة الداخلية، بتنفيذ برنامج تدريب وحملة توعية بعنوان "قف - فنلندا إلى الأمام وبدون تمييز". والهدف من التدريب والحملة هو تعزيز المساواة داخل المجتمع الفنلندي.

١٦ - وأفادت حكومة فرنسا عن انخفاض الحالات التي شهدت أعمالا كان دافعها العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب في عام ٢٠٠٥. وأشارت الحكومة إلى مجموعة تشريعها الواسعة الرامية إلى الملاحقة القانونية لأعمال التمييز والمعاقبة عليها. وذكرت الحكومة أن إحدى النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوزارية لمكافحة التمييز ومعاداة السامية تتمثل في دور التعليم بوصفه العامل الرئيسي للتصدي للتحديات المرتبطة بمكافحة العنصرية ومعاداة السامية. وتؤيد فرنسا المبادرات الدولية لمكافحة العنصرية، بما فيها تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

١٧ - وأشارت حكومة غواتيمالا إلى المواد ١ و ٤ و ٧٣ و ٩٣ من الدستور الوطني، التي تكفل لجميع المواطنين أموراً منها المعاملة المتساوية وخدمات الصحة والتعليم. وذكرت الحكومة أن عدة تدابير قد تم اتخاذها فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ سياسات مكافحة التمييز وإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان. وأشار بوجه خاص في هذا الصدد إلى اللجنة الرئاسية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وإدارة شؤون نساء الشعوب الأصلية. وذكرت الحكومة أيضاً أن عدة تشريعات قد تم اعتمادها، ولا سيما المرسوم التشريعي ٢٠٠٣/١٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ والمتعلق بالاعتراف بلغات المايا، والرسوم التشريعي ٧٣/١٧ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لإصلاح القانون الجنائي وإدماج نص لتجريم الأفعال ذات الصلة بالعنصرية والتمييز العنصري. وقدمت الحكومة أيضاً معلومات عن اعتماد سياسات في مجال تحقيق تكافؤ الفرص أمام الأقليات، تنص على تعيين أفراد الشعوب الأصلية في الوظائف العليا في الخدمة العامة، بما فيها قوة الشرطة التي لا تضم في تشكيلها الحالي سوى نسبة ١٠ في المائة من أفراد الشعوب الأصلية، وزيادة ميزانية الجهاز القضائي ليسمح من جملة أمور بتزويد الشعوب الأصلية بخدمات الترجمة؛ وإضفاء الطابع المهني على التعليم الشائلي اللغة؛ واعتماد برنامج شامل للقضاء على الفقر المدقع.

١٨ - وحددت حكومة جمهورية إيران الإسلامية التزامها بالتعاون مع المهام التخصصية للجنة حقوق الإنسان (التي اختتمت أعمالها في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ وحل محلها مجلس حقوق الإنسان). وهي ترى أن التفاعل البناء مع هذه الآليات يساهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، شريطة أن يستند هذا التفاعل إلى الحوار والحياد والإنصاف، وأن يتم ضمن الإطار القانوني الذي حددته الصكوك القانونية للأمم المتحدة.

١٩ - وأفادت حكومة إيطاليا أنها، امتثالاً للتوجيه الأوروبي ٤٣/٢٠٠٠ ولمرسوم وطني، أنشأت المكتب الوطني لمكافحة التمييز، الذي بدأ العمل منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. والهدف من المكتب الوطني هو منع التمييز، وتعزيز تحقيق تكافؤ الفرص أمام الأقليات ورصد المعاملة المتساوية، والتحقق من كفاءة التدابير القانونية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وتم من خلال المكتب الوطني اتخاذ سلسلة من التدابير المتعلقة بزيادة الوعي وتوعية الجمهور بشأن الحاجة إلى الاندماج في التعليم وعدم التمييز في وسائل الإعلام والمجالات الرياضية.

٢٠ - وأفادت حكومة كازاخستان أنها لم تعتمد خطة عمل محددة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولكن مبادئ الحياد وعدم التمييز يكفلها الدستور والقانون الوطني لكازاخستان. وتكفل الحكومة، امتثالاً منها للمرسوم الصادر في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ والذي يعزز مدونة سلوك الموظفين المدنيين، منع التعصب العنصري في الخدمة المدنية، مما يتيح للأفراد أن يشاركوا في الخدمة المدنية بصرف النظر عن أصلهم العرقي أو دينهم أو لغتهم أو أي عوامل أخرى. وتتعاون كازاخستان أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمكافحة التمييز العنصري.

٢١ - وأفادت حكومة جمهورية كوريا أنها بسبيل وضع خطة عمل وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تتيح وضع سياسات في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز. وسوف تشمل خطة العمل بصفة خاصة تدابير وطرق لمنع الاضطرابات والعنف العنصري وتعزيز التحقيق في مجال حقوق الإنسان. وأشارت الحكومة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت في عام ٢٠٠١ وأوكلت إليها مهمة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمييز وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٢ - وأفادت حكومة موريشيوس أنها بالرغم من عدم اعتمادها لخطة عمل، فقد وضعت قانوناً لتكافؤ الفرص سيتم إصداره عن قريب لتعزيز الحماية من التمييز وتشجيع المساواة. وبالإضافة إلى الأحكام المدونة في الدستور والتي تنص على الحماية من التمييز تسعى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت بموجب قانون حماية حقوق الإنسان، إلى تعزيز التجانس العنصري في موريشيوس.

٢٣ - وأفادت حكومة المكسيك عن العديد من المبادرات المتعلقة بمكافحة التمييز التي اضطلعت بها مختلف الإدارات الحكومية، بما فيها وزارات الداخلية والخارجية والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة والعمل ومكتب المدعي العام والمعهد الوطني للمرأة والمجلس الوطني للشعوب الأصلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتشمل المبادرات المعنية تنفيذ حملات لزيادة الوعي لدى الجمهور وفئات مستهدفة محددة. بمحتوي تشريعات وسياسات

مكافحة التمييز وأنشطة التعاون مع مختلف المؤسسات الهادفة إلى إدماج مكافحة العنصرية في برامج عمل جميع الإدارات الحكومية. وأشارت الحكومة بصفة خاصة إلى القيام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ باعتماد القانون الفيدرالي لمنع التمييز والقضاء عليه، وإنشاء مجلس وطني لمنع التمييز. وتتيح ولاية المجلس الوطني لمنع التمييز تقديم شكاوى من الضحايا المزعومين ضد أعمال التمييز التي يرتكبها موظفون عموميون أو مؤسسات عامة أو خاصة.

٢٤ - وأفادت حكومة هولندا أنه عقب مشاورات واسعة جرت على الصعيد الوطني، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية، التي عُرضت على البرلمان في عام ٢٠٠٣. ونوهت الحكومة إلى أن هيكل خطة العمل يختلف عن هيكل إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي يستند إلى تغير أنماط التحامل والتمييز، مما يدعو إلى اتباع نهج مختلف. وبناء على ذلك، صيغت خطة العمل حول ثلاثة مواضيع: البيئة المعيشية؛ وزيادة الوعي؛ وتساوي المعاملة في العمل. وقدم الوزير المنسق لخطة العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تقريراً مرحلياً غطى الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ التي شهدت توترات اجتماعية في هولندا وأسفرت عن بذل جهود إضافية من جانب الحكومة لتنفيذ خطة العمل الوطنية.

٢٥ - وأفادت حكومة عُمان عن القانون الأساسي الذي يحظر التمييز القائم على الجنس أو اللون أو المركز الاجتماعي. ومنذ أن بدأت عمان نهضتها في عام ١٩٧٠ فقد ظلت تعمل بلا كلل لتعزيز قاعدة العدالة والمساواة لمواطنيها واعتمدت نتيجة لذلك سلسلة من القوانين والقواعد الداعمة للحقوق الأساسية لكل فرد ودون تمييز.

٢٦ - وأفادت حكومة بولندا أن مجلس الوزراء اعتمد في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ البرنامج الوطني لمكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (٢٠٠٤-٢٠٠٩). واعتمد البرنامج الوطني لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل ديربان، ومن المقرر تنفيذه من قبل مختلف الوزارات. وذكرت الحكومة أن البرنامج الخمسي يُقصد به تحقيق إنجازات محددة كل سنة في مجالات التعليم والتدريب وزيادة الوعي. وفي السنة الأخيرة من البرنامج سيتم تقييم التنفيذ ومدى فعاليته في مكافحة التمييز.

٢٧ - وأفادت حكومة رومانيا أن المجلس الوطني لمكافحة التمييز قد أنشئ بمرسوم لتنفيذ إعلان مبدأ المساواة وكفالة المعاملة المتساوية للجميع، على النحو الوارد في التشريعات الوطنية لمكافحة التمييز. ويتمثل دور المجلس الوطني أساساً في العمل من أجل القضاء على التمييز، مما يساهم بالتالي في إيجاد مناخ اجتماعي تسوده الثقة والاحترام. وتتمحور ولاية المجلس الوطني حول ثلاثة أعمدة تهدف إلى منع التمييز، ورصد أعمال التمييز والمعاقبة عليها، وتقديم مساعدة تخصصية لضحايا التمييز.

٢٨ - وأفادت حكومة سلوفاكيا أن خطة العمل الوطنية الثالثة لمنع جميع أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية والمظاهر الأخرى للتعصب تم اعتمادها لتغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما قامت الحكومة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ باعتماد خطة عمل رابعة لتغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وتنص خطة العمل هذه على تنفيذ برامج تثقيفية تتفق مع "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان"، بما في ذلك تنظيم مختلف الأنشطة لزيادة التوعية لدى الطلاب ومسؤولي الدولة والمسؤولين العموميين من أجل منع حوادث التمييز وإعلاء مبدأ المساواة. وأفادت الحكومة أيضا عن أنشطتها المتعلقة بتشجيع عدم التمييز وصلته باللجنة الأوروبية لمكافحة التمييز والتعصب والمركز الأوروبي لرصد حالة التمييز وكراهية الأجانب.

٢٩ - وأفادت حكومة سلوفينيا أنها أنشأت هيئتين لتنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة التمييز. هما المدعية العامة المعنية بمبدأ المساواة، والمجلس الحكومي المعني بتنفيذ مبدأ المعاملة المتساوية. وتمثل المسؤولية الرئيسية للمدعية العامة التي باشرت عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في الاستماع إلى القضايا المدعى فيها بانتهاكات الحق في عدم التمييز وإصدار نتائجها. والمجلس هيئة استشارية تتألف من ممثلين لفرادى الوزارات وأعضاء المجتمع المدني، ومهمته الرئيسية هي رصد تنفيذ تدابير مكافحة التمييز واقتراح مبادرات وتقديم توصيات من أجل تعزيزها.

٣٠ - وأفادت حكومة أوكرانيا أن دستورها يتضمن عدة مواد تنص على الحماية من التمييز. كما أن الإعلان المتعلق بحقوق الأقليات القومية، وقانون الأقليات القومية، وقانون رابطة المواطنين، تنص كلها على المعاملة المتساوية للجميع، بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الجنس أو اللغة أو الدين أو أية عوامل أخرى.

٣١ - وأفادت حكومة أوروغواي عن المشاورة التي عقدتها منظمات أمريكا الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لتعزيز السياسات المتعلقة بالمساواة بين الأجناس. ففي تلك المناسبة اتفقت الحكومات المشاركة على تنفيذ عدة أنشطة لتحسين حالة الأفراد المنحدرين من أصول أفريقية وأفراد الشعوب الأصلية.

باء - المنظمات الإقليمية

٣٢ - أفاد المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب أنه يستفيد في أعماله من التطورات المستمدة من إعلان ديربان، بقدر مشاركة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي في أنشطة تنفيذ برنامج عمل ديربان. وقد أكد المركز الأوروبي أن تقاريره تورد أدلة على التمييز تستند إلى بيانات وطنية متاحة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ووفقا للمركز

الأوروبي للرصد، تكمن التحديات الرئيسية في التغلب على أوجه القصور في جمع الدول الأعضاء للبيانات وتسجيل الحوادث ورصد التقدم المحرز في مجال التغلب على العقبات التي تحول دون المساواة بين الأعراق في العمل والإسكان والتعليم وفي مكافحة العنف العنصري. وفي ضوء الترابط بين هذه العقبات، يعتقد المركز الأوروبي أن هناك حاجة لوضع سياسات تشمل جميع الإدارات الحكومية، واتباع نهج أكثر تكاملاً في تصميم السياسات ذات الصلة لضمان سير التكامل جنباً إلى جنب مع المساواة وعدم التمييز.

جيم - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣٣ - قدم مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان تقريراً عن الدورات التدريبية التي ينظمها بشأن التوعية بحقوق الإنسان. وقد أدت مشاركته في مؤتمر ديربان إلى تنظيم حلقة دراسية عن التسامح ومكافحة التمييز.

٣٤ - وأفادت المؤسسة الكندية للعلاقات بين الأعراق بأنها بادرت بنشر تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الكنديين بنشره على موقعها الشبكي. وفيما يتعلق بأنشطتها في ميداني الإنصاف وإعادة إلى الوطن، بدأت المؤسسة الكندية للعلاقات بين الأعراق اتخاذ موقف رسمي بشأن سياساتها سيوجه الطريقة التي تشارك بها المنظمة مع المجتمعات المحلية والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في هذا الموضوع. ولا تزال المؤسسة الكندية للعلاقات بين الأعراق تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الوعي وزيادة الفهم بين الكنديين بشأن العنصرية ومناهضة التمييز من خلال حلقات عمل تثقيفية. وقد كان للمؤسسة دور فعال في إقامة الشبكة الشبابية الوطنية المناهضة للعنصرية التي تقدم صوتاً وطنياً شاباً مناهضاً للعنصرية في الساحة الدولية.

٣٥ - وأكدت رابطة العالم الإسلامي، التي مقرها المملكة العربية السعودية، أنها تعمل بقوة من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشارت المنظمة إلى مشاركتها في عدة مؤتمرات بشأن حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية، وإلى نشرها كتيبات مفيدة عن حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتمييز.

٣٦ - وأوضحت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس أن منظمة الأخوة السود الهندوراسية تضطلع بحملات مكثفة لضمان إلمام شعب غاريفونا بإعلان وبرنامج عمل ديربان والالتزامات التي تعهدت بها هندوراس فيما يتعلق بالقضاء الكامل على العنصرية والتمييز. وقد قامت منظمة المجتمع والتطور العرقي بأنشطة متنوعة لتعزيز حقوق الأقليات،

لا سيما تلك الأقليات من سكان هندوراس الأفارقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدة منتديات عامة لصالح مكافحة العنصرية والتمييز.

ثالثاً - آخر المستجدات المتعلقة بالأنشطة

٣٧ - يرد أدناه موجز عن مختلف التطورات التي حدثت خلال العام فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

ألف - آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣٨ - اعتمدت لجنة القضاء على التمييز العنصري، خلال دورتها الثامنة والستين التي عقدت خلال الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الملاحظات الختامية إثر النظر في تقريرين أوليين لدولتين من الدول الأطراف وتقارير دورية من ست دول أطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واتخذت اللجنة أيضاً قراراً في إطار إجراءات الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، بالإضافة إلى رأيين بشأن جدوى بعض الرسائل. واعتمدت اللجنة مبادئ توجيهية لمتابعة الملاحظات الختامية. كما نظرت في أول تقرير متابعة لها يتعلق بتنفيذ التوصيات الموجهة للدول الأطراف فيما يتعلق بآراء اعتمدها اللجنة إثر بحث بعض الرسائل.

٣٩ - وعقدت اللجنة مناقشة عامة عن موضوع التمييز المزدوج القائم على الجنس والدين، وقررت إعادة النظر في هذه المسألة في دورات مقبلة. وقد أجرى السيد دودو دين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حواراً مع اللجنة بشأن أنشطته الأخيرة، وناقش كذلك التحديات المرتبطة بالتمييز القائم على الجنس والدين.

٤٠ - وقدم المقرر الخاص تقارير إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان عن موجز القضايا التي أحيلت للحكومات والردود المتلقاة (E/CN.4/2006/16/Add.1)؛ وعن بعثته إلى البرازيل (E/CN.4/2006/16/Add.3)؛ ومذكرات أولية عن بعثته إلى سويسرا (E/CN.4/2006/16/Add.4) وبعثته إلى اليابان (E/CN.4/2006/16/Add.2، وAdd.2/Corr.1) وحالة المسلمين والعرب في شتى أنحاء العالم (E/CN.4/2006/17) وتقرير يضيف الجديد إلى دراسته عن البرامج السياسية التي تحرض على التمييز العنصري أو تشجعه (E/CN.4/2006/54).

٤١ - وفي تقريره السنوي المقدم إلى اللجنة عملاً بقرارها ٦٤/٢٠٠٥، كرر المقرر الخاص تأكيد النهج المزدوج الذي اتبعه في تصنيف ولايته، وهو الرصد الدقيق للأشكال القديمة والجديدة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وتحليلها؛ واستراتيجية مكافحتها التي تتضمن نهجاً سياسية وقانونية وكذلك ثقافية وأخلاقية. ويستند النهجان السياسي والقانوني المتصلان بأنشطة متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى أولويتين رئيسيتين تقعان على عاتق الحكومات؛ وهما: الإعراب عن إرادة سياسية قوية لمكافحة العنصرية، واعتماد وتنفيذ تشريعات وطنية ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. وتسعى الاستراتيجيتان الفكرية والأخلاقية إلى زيادة فهم الجذور الثقافية العميقة للعنصرية وأسسها وعملياتها وآلياتها الأيديولوجية والثقافية والنفسية على نحو أفضل.

٤٢ - وقد قدم الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان تقريره إلى اللجنة (E/CN.4/2006/18) عن دورته الرابعة التي عقدت في جنيف خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٤٣ - وخلال الأسبوع الأول من الدورة، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة دراسية رفيعة المستوى عن العنصرية والإنترنت وعن المعايير الدولية التكميلية لمكافحة العنصرية، وذلك بناء على طلب اللجنة الوارد في قرارها ٦٤/٢٠٠٥. وقد خصص الأسبوع الثاني من الدورة لإجراء تحليل تخصصي للعنصرية والعولمة. وأدلى محاورون مختلفون، بمن فيهم وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى ومستشارون وخبراء، بيانات عن المواضيع التي بحثت أثناء الدورة.

٤٤ - وأدى الجزء المخصص من الحلقة الدراسية للعنصرية والإنترنت إلى إثارة مناقشات عن استخدام الإنترنت لنشر مضامين عنصرية ولتعزيز الكراهية العنصرية والعنف. وخلص الفريق الحكومي الدولي العامل إلى أن اتخاذ مجموعة من التدابير في شكل مبادرات للتنظيم الذاتي، مصحوبة بعملية تثقيف بالمضمون العنصري على الإنترنت وتعزيز التسامح، يمكن أن يكون أكثر السبل فعالية لتخفيف المشكلة.

٤٥ - وقد خصص جزء الحلقة الدراسية المتعلق بالمعايير الدولية التكميلية لمناقشات عن: تنفيذ الصكوك الدولية الموجودة بالإضافة إلى تعزيز فعاليتها في محاربة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتحديد الثغرات في القانون الدولي لحقوق الإنسان بغية إعداد معايير تكميلية لمعالجتها؛ ووضع صيغة للمعايير الدولية التكميلية لتقوية الصكوك الحالية واستكمالها.

٤٦ - وأكد الفريق الحكومي الدولي العامل على أهمية اتخاذ الدول لجميع الخطوات المناسبة لتعزيز تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تتناول العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا سيما تلك الواردة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد تم تحديد عدة استراتيجيات لتعزيز التنفيذ. وفيما يتعلق بالثغرات الإجرائية، أوصى الفريق الحكومي الدولي العامل بأن تقوم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بإجراء دراسة أخرى عن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز التنفيذ من خلال استكمال إجراءاتها الرقابية.

٤٧ - وفضلاً عن ذلك، فإن على مفوضية حقوق الإنسان أن "تختار مجموعة من خمسة خبراء مؤهلين تأهيلاً رفيعاً لدراسة المضمون وحجم الثغرات الجوهرية الموجودة في الصكوك الدولية الحالية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". وفي إطار التحليل التخصصي للعنصرية والعولمة، أكد الفريق الحكومي الدولي العامل على ضرورة قيام جميع الجهات صاحبة المصلحة ببذل جهد لضمان حماية التنوع الثقافي في عملية العولمة الحالية. واعتمد الفريق بتوافق الآراء عدة توصيات بشأن كل موضوع من المواضيع التي نوقشت أثناء الدورة.

٤٨ - وعقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته الخامسة خلال الفترة من ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقدم تقريره إلى اللجنة (E/CN.4/2006/19).

٤٩ - وخلال الدورة، بحث الفريق العامل المواضيع التالية: دمج حالة المنحدرين من أصل أفريقي في الخطط الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتمكين المرأة المنحدرة من أصل أفريقي؛ ودور الأحزاب السياسية في دمج المنحدرين من أصل أفريقي في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وعموماً، فإن الخبراء متفقون في الرأي حول: الصعوبات التي تكتنف تقييم حجم التمييز الذي يعزى إلى محدودية المفاهيم وأوجه القصور في جمع البيانات؛ وضرورة وضع وتنفيذ تدابير إيجابية تهدف إلى التعجيل بتحقيق مساواة موضوعية للمنحدرين من أصل أفريقي، خاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات؛ وإنشاء آليات رصد وتقييم قوية على المستوى الوطني من أجل تقييم التقدم المحرز ومدى فعالية هذه التدابير وتحديد الممارسات الجيدة. واعتمد الفريق العامل عدة توصيات بشأن كل موضوع. كما اعتمد الفريق برنامج عمل لمدة ثلاث سنوات، ووضع لبلوغ هذه الغاية مجموعة من أساليب العمل لتعزيز تنفيذ ولايته.

٥٠ - وبناء على دعوة من حكومة بلجيكا، توجه الفريق العامل في بعثة رسمية إلى البلد خلال لفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي تقريره إلى اللجنة (E/CN.4/2006/19/Add.1) قدم الفريق العامل بياناً عن البعثة وعن بحثه للحالة العامة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في بلجيكا، ووصف الوضع الذي يجد المنحدرون من أصل أفريقي أنفسهم فيه في ذلك البلد وتعرضهم للتمييز. كما بين الفريق العامل الإجراءات التي اتخذت على مختلف المستويات لتحسين أوضاع المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في بلجيكا.

٥١ - ولم يعقد فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اجتماعه الثالث خلال الفترة الواقعة بين الدورات. وعليه، لم تتم إحالة أي تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين.

باء - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٥٢ - تواصل مفوضية حقوق الإنسان عملها من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ديربان، خاصة من خلال أنشطة وحدة مناهضة التمييز التابعة لها. وتقدم المفوضية المساعدة للجهات الفاعلة الدولية والوطنية بشأن أعمالها في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والدعم للآليات المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد قدمت المفوضية دعماً فنياً وتنظيماً للفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وفريق الخبراء البارزين المستقلين.

١ - بحث إمكانية وضع مؤشر للمساواة بين الأعراق

٥٣ - قدمت المفوضية السامية تقريرها (E/CN.4/2006/14) عن بحث إمكانية وضع مؤشر للمساواة بين الأعراق، وذلك عملاً بالفقرة ٢٩ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٤/٢٠٠٥.

٥٤ - وبغية الاستجابة بطريقة فعالة للطلب المقدم من اللجنة، أجرت مفوضية حقوق الإنسان دراسة لتحديد الجوانب المفاهيمية والتطبيقية التي ينبغي أخذها في الحسبان عند وضع مؤشر للمساواة بين الأعراق (E/CN.4/2005/17). وبالإضافة إلى ذلك، جرى بحث المبادرات السابقة والممارسات الواعدة للبلدان والمنظمات التي بدأت بالفعل في بذل جهود لوضع مؤشر للمساواة بين الأعراق أو أي نوع من المؤشرات المناهضة للتمييز. وعلاوة على ذلك، نظّمت المفوضية عملية استشارية لجمع آراء تخصصية عن العملية من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم خبراء من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. ويحتوي التقرير على موجز للمناقشات التي دارت بشأن مختلف العناصر التي تدخل في وضع المؤشر بغرض تقييم إمكانية وضعه. كما تم تحديد محاسن ومساوئ وضع المؤشر، ونوقشت الصعوبات والعقبات التي تكتنف ذلك، وتم اقتراح بعض الحلول.

٢ - تنظيم حلقة عمل إقليمية ومؤتمر والمشاركة فيهما

٥٥ - نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل إقليمية للأمريكتين بشأن "استراتيجيات إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف رقم ١ من الأهداف الإنمائية للألفية". وعقدت حلقة العمل في تشينتشا، بيرو، خلال الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واستضافتها حكومة بيرو (E/CN.4/2006/23).

٥٦ - وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل وضع استراتيجيات لإشراك الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الرامية إلى الحد من الفقر. وبحث حلقة العمل الاستراتيجيات التي يمكن أن تفيد في بلوغ أهداف الحد من الفقر بالنسبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في الأمريكتين. وتستند هذه الاستراتيجيات إلى نهج حقوق الإنسان التي تشمل بوجه خاص مبادئ المساواة وعدم التمييز، بالإضافة إلى المسؤولية والمشاركة.

٥٧ - وخلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عُقد في برازيليا مؤتمر إقليمي للأمريكتين (أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي) نظمتها حكومة البرازيل عن طريق الأمانة الخاصة لتعزيز سياسات المساواة بين الأعراق وحكومة شيلي، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٥٨ - وشارك في المؤتمر مسؤولون حكوميون ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات حكومية لتعزيز المساواة بين الأعراق وممثلون من المجتمع المدني وممثلون للشعوب الأصلية وأشخاص منحدرين من أصول أفريقية ومهاجرون وضحايا العنصرية من الجماعات الأخرى من مختلف بلدان الأمريكتين. وشارك فيه أيضا خبراء من الأمم المتحدة وممثلون من المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

٥٩ - وتضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر الأحكام التالية التي توصل إليها المشاركون بتوافق الآراء: الاعتراف بالدور الإيجابي الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في محاربة العنصرية والتمييز العنصري في مختلف بلدان المنطقة والحاجة إلى تعزيز قدراتها للنهوض بدورها في تعزيز المساواة بين الأعراق والحاجة إلى تعزيز وضع آليات رصد وطنية وإيجاد مؤشرات لقياس أثر السياسات والبرامج الوطنية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري؛ ووضع برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي الحكومة، خاصة في ميدان إقامة العدل؛ وتوجيه نداء للحكومات والمؤسسات الدولية لوضع بيانات موثوق بها ومصنفة حسب نوع الجنس عن العنصر والجنس والتوزيع الجغرافي والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدعم صياغة سياسات عامة لتعزيز المساواة بين الأعراق؛ ودعوة جميع حكومات المنطقة إلى تعزيز التطبيق الفعال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري والدعوة لبذل جهود من أجل أن يتضمن تنفيذ أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية، التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ والحاجة إلى اعتماد سياسات لاتخاذ إجراءات إيجابية وتنفيذها بفعالية؛ والحاجة إلى زيادة إبراز شواغل السكان المنحدرين من أصل أفريقي، والسكان الأصليين والمهاجرين؛ والتوصية بالتصدي لمسائل التعدد الثقافي والتنوع؛ ودعوة وكالات الأمم المتحدة إلى تعزيز المبادرات الإقليمية لتقديم المساعدة والدعم فيما يتعلق باستعراض إعلان وبرنامج عمل ديربان والطلب إلى مجلس الأمن أن يضع في جدول أعماله استعراض عملية ديربان في أقرب وقت ممكن.

٦٠ - وأثناء المؤتمر، طرحت المفوضية والأمانة الخاصة لتعزيز سياسات المساواة بين الأعراق "مجموعة من الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٧٠-٢٠٠٦)".

٦١ - وبعد انتهاء المؤتمر، استضاف المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في ٢٩ تموز/يوليه، حلقة دراسية متخصصة لمناقشة المسائل المتعلقة بالبرامج السياسية التي تعزز التمييز العنصري. وسيقدم المقرر الخاص تقريراً عن الحلقة الدراسية إلى مجلس حقوق الإنسان، كما أن وقائع الحلقة الدراسية سيتم نشرها.

٣ - الأنشطة المضطلع بها مع المنظمات غير الحكومية وجماعات الشباب

٦٢ - واصلت المفوضية ممارستها المتعلقة بتبادل المعلومات بانتظام وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية والشباب في الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تعقدتها وحدة مناهضة العنصرية أو تدعى لها.

٦٣ - واحتفالاً باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، نظمت المفوضية، بالتعاون مع مكتب العمل الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حلقات نقاش بشأن موضوع "مكافحة العنصرية اليومية". وبما أن العنصرية لا تزال تظهر يوميا في أماكن العمل والمدارس والأحياء والشوارع، بل حتى في مجال الرياضة، دار محور الاحتفال حول التدابير الفعالة التي يمكن اتخاذها والوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيز ثقافة التسامح في حياتنا اليومية.

٦٤ - وفي الاحتفال، تم بحث مسألة مكافحة العنصرية اليومية من خلال اتباع نهج يركز على الضحايا. وكانت الأهداف الرئيسية للاحتفال باليوم الدولي هي: تشجيع التفاعل والإثراء المتبادل بين الثقافات والحضارات من خلال التثقيف والتوعية، بغية تعزيز الاحترام المتبادل والتنوع والتسامح؛ وزيادة مستوى الوعي العام بأنواع التعامل أو السلوك اليومي العنصري وتفهمها، وتعزيز أهمية الحوار والتفاهم المتبادل بين الشعوب كأساس للقضاء على العنصرية اليومية، وتعزيز التفاهم والتسامح والسلام، وتشجيع المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الجهات المعنية في وضع أنشطة مناهضة للتمييز وتخطيطها وتنفيذها من أجل المساهمة في إحداث تغيير تدريجي داخل مجتمعاتها المحلية وفي العالم ككل.

٦٥ - وقد تم تنظيم مجموعة من الأحداث "اليومية" التي تركز على الخلفيات التخصصية التالية: العنصرية اليومية في مكان العمل؛ والعنصرية اليومية في المدارس؛ والاستماع لضحايا التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم معرض أعمال فنية بعنوان "التمييز العنصري بعيون الشباب" ومعرض آخر لأعمال بعنوان "أنا، عنصري؟" أعدتهما المركز المهني لساحل نوشاتيل، نوشاتيل، سويسرا، بقصر الأمم في جنيف.

رابعاً - الاستنتاجات

٦٦ - يحيل هذا التقرير المعلومات التي تلقتها المفوضية تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٤٤/٦٠. وتم تلقي ردود من الحكومات والجهات المعنية الأخرى المشاركة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٦٧ - وقد أثبتت الردود الواردة من الدول التزامها بتنفيذ الدعوة الموجهة لها بموجب الفقرة ١٩١ من برنامج عمل ديربان بوضع خطط عمل لمكافحة العنصرية وتزويد المفوضية بخطط العمل هذه والمواد الأخرى ذات الصلة بالتدابير التي اتخذت من أجل تنفيذ أحكام برنامج العمل. وبما أن التنفيذ الفعال لخطط العمل يتطلب قدراً معيناً من الزمن، فإن من السابق لأوانه بالنسبة لكثير من الدول أن تقيس مدى فعاليتها.

٦٨ - ويشكل اعتماد خطط العمل، بالتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى المنشأة بموجب القانون لمكافحة العنصرية، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من أن تأمين إطار عمل مناسب يعد أمرا حاسما، إلا أن التنفيذ يظل تحديا مستمرا.

٦٩ - وقد أدت الخطوات الهامة للغاية التي اتخذت لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على الصعيدين الدولي والوطني، إلى تحسين حياة الضحايا. ومما يؤسف له أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وأن التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان توفر جدول أعمال للدول والجهات المعنية الأخرى لدعم حمايتها من التمييز بكل أنواعه، مما سيعزز بدوره الوثام الاجتماعي لصالح الجميع.